



رغم الغطاء المحكم!

إنها نعمة بلا شك، أقله في نظر عدد كبير من المواطنين العرب، نعمة ان نكون ما زلنا في مرحلة نستطيع التساؤل فيها هل كان هناك خطر على الديمقراطية والحريات. فالسؤال ان دلّ على شيء فعلى ان الاوان لم يفت بعد كلياً.

انها نعمة، لكنها لا تحمل كبير عزاء. فاذا كان الشيء بالشيء يقاس، فان احداً في لبنان لن يقتنع بمقارنة مع جيران واخوة في العروبة مهما عزّت علينا معاناتهم. واذا كان لا بد من مقارنة، فالجميع سيفضّل قياس الامور بما كانت عليه في عصر ذهبي ولى.

ليس هنا المجال للخوض مجدداً في محدودية الديمقراطية اللبنانية السالفة، ولا في جدية مقولة "بلد الحريات" التي يطيب للكثيرين التعلّي بها بالتلازم مع معزوفة "مهد الحضارات". ولا لزوم للتكرار مرة اخرى ان تلك الحريات لم تصبح خصوصية لبنانية الا بفعل تضافر ظروف تاريخية تجاوزت حدود لبنان. فعندما يتّصل الامر بالوعي الجماعي، لا يتجسّد المهم في الواقع التاريخي قدر ما يكون في الصورة التي ترسّخت عنه. وفي هذا المقياس، لن ينكر احد، ربما باستثناء اولئك الوزراء الآتين من... الصحافة، احساسه بتراجع كبير ولن يضمّر خوفه من تراجع اكبر.

لذلك الخوف ولهذا الاحساس سبب واضح: انه الوضع القائم في السياسة اللبنانية، او لنقل سياسة الامر الواقع. الا ان التطلّ بل يمثل هذا العنوان العريض قد يؤدّي الى تجاهل حقيقة الحدود الموضوعية على ممارسة الحريات، وخصوصاً اذا كان المقصود بالامر الواقع خضوع لبنان لوصاية سورية. فهذه الوصاية، ان كانت تحول دون تداول حقيقي للسلطة، اي دون ممارسة الديمقراطية السياسية، فهي في المقابل تتعايش مع هامش لا بأس به من حرية التعبير، حتى ان تلك الحرية اصبحت عند جزء من المعارضين للنظام رمزاً لقوة الامر الواقع. فعندهم ان الحرية المتروكة للسجل السياسي ما هي الا لالهاء الناس عن هدف "التحرير". وهي اصلاً لا تقدّم ولا تؤخّر ما دام الغطاء محكماً على السياسة اللبنانية ولا تغيير في الافق.

في هذا الكلام، شيء من الصواب بدليل ان كل الفضائح التي اثرت في العامين الاخرين لم تفض الى استقالة وزير. الا ان الانطلاق من هذه الملاحظة المؤسفة للحكم على الحرية الصحافية بالاجدوى او لتحميل الوصاية السورية مسؤولية ضعفها، ينطوي على قدر من التعميم لا يفيد لفهم الواقع الاعلامي في البلد. اذ يجدر التنبّه هنا الى ان هامش التعبير في الصحافة اللبنانية اليوم، اكانت مكتوبة ام مرئية ام مسموعة، اكبر بكثير مما كان متاحاً قبل خمسة او ستة اعوام. يكفي للتأكد من ذلك اجراء مقارنة سريعة بين ما كان يكتب آنذاك وما نقرأه او نسمعه اليوم. طبعاً، لم يحصل التغيير فجأة. كان (وما زال) ثمرة تراكم يومي لاختراقات قد تبدو صغيرة وربما تافهة، لكنها كفيلة أن



تكشف للصحافي انه يستطيع كل يوم اختبار حد جديد من "الحرية العادية"، مثلما شعرنا تحديداً خلال معركة التمديد لرئيس الجمهورية التي شكّلت التحول الاساسي في هذه المسيرة الطويلة.

لا تعني الراحة التي صرنا نكتب فيها اليوم عن العلاقة اللبنانية - السورية، والتي تحدو بالبعض الى استعمال تعبير "الاحتلال السوري" من دون خوف، ان الحرية الاعلامية في الف خير. فبالاضافة الى استمرار وجود خط احمر، او ربما اثنين في الموضوع السوري (السوري حصراً، لا السوري - اللبناني)، هناك اخطار اخرى تهدد الحريات، وان تكن متأتية من تفاصيل جغرافيا البلد الصغيرة اكثر ما هي ناجمة عن المعادلة الاستراتيجية المتحكمة به.

اول هذه الاخطار يكمن في هيمنة عدد من المافيات على قطاعات اساسية من الاقتصاد. اذ لا يخفى ان لهذه المافيات قدرة رادعة تستمدها من المهابة التي ما زال يثيرها لدى الجمهور التصرف الميليشيوي المستمر ولو في ثياب مدنية. وهو السبب الذي يحول على الارجح دون خوض الاعلام في ما يسمى صحافة الاستقصاء.

الخطر الثاني، وربما الاعظم، ينبع ايضاً من ترسخ العقليّة المافيوية وانما على مستوى اشمل، هو مستوى السلطة التي يعرف الجميع كيف تقاسم اقطابها المشهد الاعلامي. طبعاً، لا يعني هذا التقاسم اسكاتاً لكل صوت معارض، اذ يتيح التنازع المستديم بين الاقطاب تسرب شيء من المعارضة بين ثنايا الخطاب السلطوي. الا ان تجربة السنة الاولى بعد تطبيق قانون الاعلام، اثبتت ايضاً كم يصح سهلاً تقنين الاصوات المعارضة عندما تكون مقاليد الاعلام الخاص في ايدي المتسلطين على الشأن العام.

لكن الخطر الاكثر ضرراً، وان يكن الاهون، لا يكمن في السلطة، وفي طريقة رعايتها مصالحها. انه في نفوس المعنيين الاوائل بالحريات، اي المجتمع، ورجال الاعلام ليسوا الا جزءاً منه. انه خطر القنوط، خطر الاقتناع بأن واقع الحال مقيم الى ما لا نهاية، وان كل ما قد نفعه لا ينفع.

قد لا يكون الحكي مفيداً ما دام "البلد ماشي" غير عابىء. ولكن حذار ان نتخلى عنه. فاذا لم يعد الكلام ماشياً، كيف نعرف متى يتوقف البلد عن المشي ليهرب مهرولاً!

سمير قصير



| | | |
|---------------------|------------------|---|
| Id-Reference | 97-Pr-000291 | |
| Media | (Support) | HC |
| Title | | رغم الغطاء المحكم! |
| Subtitle | | |
| Section | | |
| Language | | عربي |
| Source | | النهار |
| Page | | |
| Date | | السبت ١١/٤/١٩٩٧ 4/11/1997 |
| Author | | سمير قصير |
| Co-Author | | |
| Keywords | | |
| | Persons | |
| | Locations | لبنان - سوريا |
| | Dates | |
| | Themes | لبنان - عرب - ديموقراطية سياسية - احتلال سوري - وصاية سورية - صحافة لبنانية - علاقات لبنانية سورية |
| Subject | | |